

الترجمة والمصطلح النقدي: بين أزمة التحديد وفاعلية التجديد

Translation and Critical Term: Between the Crisis of limitation and the efficiency of renewal

د. عبد القادر نويوة. جامعة عباس لغرور خنشلة

nouioua.abdelkader@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022-02-09 تاريخ القبول: 2022-02-20 تاريخ النشر: 2022-03-20

Abstract

ملخص

Translation deploys language as an expressive communicative tool that builds epistemological and cultural linking bridges amongst nations. Furthermore, translation comes to occupy the center of interest of contemporary research due to its interdisciplinary tendencies that shadows all fields of human sciences. All in all. The problematical dimension of translation intensely and controversially manifests itself through and in regard to critical idiom as a result of the dichotomous cultural contexts. Accordingly, the following questions have been raised and dealt with what are the dimensions of this problematique. What is required to bridge the gap of this intense controversy in regard to critical idiom translation across cultures.

Keywords: Translation; Term; Crisis; identification; effectiveness; renewal.

إنّ الترجمة بوصفها فعل إنجازي يتخذ من اللغة أداة للتعبير، تشكل رافدا معرفيا وثقافيا في مدّ جسور التواصل بين الأمم، وهي بالإضافة إلى ذلك أصبحت موضوعا خصبا للدرس والتمحيص، لعلاقتها بمختلف مناحي المعرفة الإنسانية، وعلى ضوء هذا البعد الإشكالي لقضية الترجمة، ترتسم معالم إشكالية المصطلح النقدي وترجمته، التي لا تخرج عن دائرة التأزم والاضطراب، بفعل تغيرات السياقات الثقافية (الناقلة والمنقول عنها)، فما هي أبعاد هذه العلاقة الإشكالية؟ وما هي مقترحات تقليص فجوة الاضطراب. الكلمات المفتاحية: الترجمة؛ المصطلح؛ أزمة؛ فاعلية؛ التحديد؛ التجديد.

مقدمة:

عرف النقد الأدبي المعاصر تطورا ملحوظا على مستوى التنظير والتطبيق على حد سواء، ولعل مرد هذا التطور المتسارع جاء كنتيجة لما حققه الدرس اللساني من تحديد منهجي وضبط اصطلاحي، مما فتح أمام الدرس النقدي إمكانية مراجعة كثير من القضايا التي تخص النظرية النقدية عموما، وجعله يتشوف لمكنة بلوغ الطرح العلمي الذي بلغه الدرس اللساني، هذا الأخير الذي غدا مرجعا أصيلا وخلفية معرفية في توجيه اتجاهات النقد ومرتكزاته.

فالدرس اللساني هو المرتكز الأساس لتطور الدراسات النقدية بكل اتجاهاتها ومناهجها، إذ يعتبر خلفية وأصلا لغويا من أصول الدرس النقدي المعاصر، وذلك لما حققه من ضبط اصطلاحي وتجديد مفاهيمي وبفعل تأثر النقد بالدرس اللساني، فقد صاحبه في عملية تطوره مواضع اصطلاحية كثيرة تخدم سيرورة المناهج النقدية الجديدة.

وعليه فقد غدا فعل الاصطلاح من ضرورات البحث والتنقيب، مما يحتم وجوب المعرفة بالمصطلح وعلمه واشكالاته وكل ما له علاقة به، وهذا هو محور ما سنأتي على تبيانه. وعلى ضوء هذه الخلفية تراءى لنا وضعية النقد الأدبي العربي المعاصر، الذي لم يتخلف عن مبادرة التلقي لهذا الانفتاح النقدي بشتى اتجاهاته ومناهجه، وأمام عدم إنكار الإفادة الحاصلة التي حققها النقد العربي من توجهات النقد الغربي عموما، إلا أن إشكالات كثيرة لا تزال تشكل حجرة عثرة، أما إمكانية تحقيقه لوثبة أكثر دقة من حيث التدقيق العلمي لكثير من القضايا والمفاهيم، ولعل أكبر عائق أمام الخطاب النقدي العربي المعاصر، هو قضية أو إشكالية الضبط الاصطلاحي، لأنه يشتغل وفق آلية النقل من سياق إلى سياق آخر مغاير ومختلف، هذا النقل الذي يحيلنا بداهة إلى قضية ترجمة المصطلح وما يشوبه من اضطراب وغموض وتشويش.

إن ترجمة المصطلح النقدي تعد من أعقد القضايا الإشكالية التي تخص الخطاب النقدي العربي المعاصر، والتي تطبع منظومته بكثير من الالتباسات المنهجية، لما يشوبها من أزمة التحديد، والتي تعود بالسلب على مجمل الممارسات النقدية التي تتوخى العلمية في

الطرح والتحليل، وعلى الخطاب النقدي في عمومه إنجازا وتلقيا، وأمام هذا الواقع المأزوم لابد من مطارحة قضية تقليص فجوة هذا الاضطراب الاصطلاحي، وتشغيل فاعلية التجديد وإعادة النظر.

ولا ننكر أن واقع النقد العربي المعاصر على وعي تام بهذه القضية، ولا أدل على ذلك من كثرة البحوث والدراسات الجادة التي تناولت المسألة بكثير من الدقة والتمحيص، هذا بالإضافة إلى تلك المجهودات المبذولة من قبل هيئات علمية دعت إلى ضرورة المعالجة العلمية الواصفة لهذه القضية الإشكالية، وما كان لها من دعوات إلى توحيد الجهود في الضبط الاصطلاحي والتزام المحددات المقترحة في نحت المصطلح واجتراحه.

1- الأبعاد الإشكالية للترجمة:

إن حركة الانفتاح الكبيرة التي شهدتها النقد الأدبي العربي، بقدر ما حققت من مكاسب سواء على مستوى التنظير أو التطبيق، إلا أنه وقع تحت طائلة من الإشكالات، ولا نغالي إن قلنا إن إشكالية المصطلح تنصدرها جميعا، لأن الطموح العلمي الذي يتوخى النقد بلوغه لا يتأتى إلا وفق تصور منهجي علمي واضح مع ضبط اصطلاحي دقيق، هو بمثابة ركن أصيل للبحث العلمي الرصين.

فنحن نعلم أن النقد الغربي له مرتكزاته وأسسها ومعاييرها في تناوله للنصوص الأدبية وفق تصورات إجرائية ومناهج متعددة، وفي ذات الوقت نعلم أن النقد العربي رابض في وضعية التلقي، ولعل من أبرز التوترات والاشكالات التي تواجهه هي قضية الوضع الاصطلاحي، فهذه القضية خلقت تازما ملحوظا أفضى في كثير من الأحيان إلى ما يسمى بفوضى المصطلح، فما أسباب هذه الإشكالية، وما هي مظاهرها ومحدداتها؟

إن واقع قضية المصطلح في الخطاب النقدي العربي المعاصر، هي بمثابة ما يمكن أن نعتبره القضية الجامعة لجملة من المتناقضات. والجمع بين المتناقضات هو ما يفضي إلى ما يسمى بواقع الإشكالية التي تنفتح على أبعاد معرفية كثيرة ومتشعبة، فقضية المصطلح هي من صميم القضايا الأبيستولوجيا، كيف لا والمصطلح مفتاح ولوج العلوم وفهمها وإفهامها. يتضح لنا من خلال هذه المحددات العامة لواقع الدرس الإشكالي لقضية المصطلح شرط إضافتها للمصطلح، ومدى الغموض والارتباك الذي يشوبها الذي يجعلها تنصدر قضايا النقد المعاصر.

لكن قبل التعرّيج على أهم قضايا وإشكالات المصطلح النقدي العربي المعاصر، سنحاول تقديم لفتة عن وضعية المصطلح في الخطاب النقدي العربي القديم. حتى تتضح لنا الرؤية أكثر، وحتى نستقرئ مسارب هذه الإشكالية، هل هي ضاربة بجذورها في الخطاب النقدي العربي، أم أنها إشكالية مستحدثة لها من الأسباب ما جعلها تنصدر قضايا النقد عموماً.

إن المتصفح لقضية المصطلح العربي القديم لا يكاد يقف على إشكالية تعتوره، مثلما هو عليه اليوم فقد أثبتت اللغة العربية قديماً أنها ليست لغة تختص بالشعر وفنونه فقط، بل هي إلى جانب ذلك لغة علم كما أن شعارها واضح في ذلك (لا مشاحة في الاصطلاح)، ولا أدل على ذلك من تلك النقلة العلمية التي شهدتها في كثير من العلوم (النحو/البلاغة/الحديث...)، التي لها بالضرورة اصطلاحاتها الخاصة والمحددة لكل حقل معرفي مواضعاته الاصطلاحية الموظفة والمتداولة، ولم نلحظ إشكالية في الوضع أو الاستعمال فالعلوم ومصطلحاتها هي من جنس اللغة التي أوجدتها.

وربما مرد ذلك إلى استثمار الإرث اللغوي المتاح في تحديد المصطلحات وقابلية رواجها، وهذا رغم الاختلاف الاشتقاقي في مفهوم المصطلح عند العرب وعند الغرب، إلا أن الدلالة الوظيفية مشتركة بين المعنيين (اشتقاقه عند العرب من المصلحة لنزوعه إلى تحقيق منفعة، واشتقاقه عند الغرب من الحد لنزوعه لتحديد المفاهيم). فتحديد المفهوم يحقق مصلحة علمية، كما أن المصلحة والمنفعة العلمية تقتضي تحديداً مفاهيمياً.

أما وضعية المصطلح في الخطاب النقدي العربي المعاصر، فهي معقدة أشد التعقيد، إذ نلاحظ كثرة الإغتراف من استجلاب كثير من المصطلحات الدخيلة دون مراعاة لسياق أصلها وتوظيفها، كما أنها اصطلاحات لم تستقر معانيها الدلالية والوظيفية حتى على مستوى الأصل الغربي لها، هذا سبب وجيه من الأسباب الدافعة إلى اضطراب المصطلح، تنضاف إليها أسباب كثيرة متشعبة وشائكة.

وربما من أهم الإشكالات المطروحة أيضاً في قضية المصطلح، قضية نقله من سياق ثقافي مغاير (غربي) وإقحامه في سياق مخالف (عربي)، هذا مع تجشم كثير من النقد عملية استحداث أو نحت اصطلاحات خاصة بهم مما يزيد من هوة التباعد والتنافر والتعدد للوضع الاصطلاحية.

كما أن عملية النقل والترجمة واختلاف السياق وخصوصية النصوص، كلها أسباب من أسباب كثيرة أخرى أزمّت من الوضع الاصطلاحي النقدي العربي المعاصر. بالإضافة إلى تفرد الجهود في الوضع والاستعمال، أي عدم الالتزام بالعمل الجماعي وبمعايير معينة حددتها هيئات علمية معترف بها.

2. فاعلية الترجمة:

إن الترجمة في أرقى تجلياتها ما هي إلا شكلا من أشكال التأسيس لعلاقة الأنا بالآخر في إطار منظومة لغوية إنسانية عامة متعددة ومختلفة، إذ إنها تؤدي دورا فعالا في إرساء ملامح التلاحق المعرفي، وتتشكل كجسر واصل بين ثقافات الأمم المختلفة، فهي السبيل الناقل للمعرفة ولجمال المنجزات الثقافية والعلمية إذ أنّ التعدد الثقافي مع الاختلاف اللغوي بين الأمم يؤشر " على أن كل ثقافة تحمل جنسية اللغة التي تنتجها، وأن نظام المعرفة العام في كل ثقافة لا بد أن يختلف، قليلا أو كثيرا، عن نظام المعرفة في الثقافات الأخرى، وأن للغة دورا أساسيا في هذا الاختلاف" (الجابري، 1991، صفحة 141)

وأمام أهمية هذا الدور الذي تضطلع به الترجمة، فإنه ليس من الميسور " غض الطرف عن كونها مصدر سوء الفهم للكثير من القضايا النقدية ومصدر الاضطراب المصطلحي، ومنشأ هذا غياب المرجعية، ونقص بغياب المرجعية إقدام المترجم على ترجمة النص النقدي في غياب مرجعته أي عدم الإلمام بالسياق التاريخي" (الشيخ، 2007، صفحة 61). وهذا ما يستوجب احترافية علمية وتصورا منهجيا دقيقا.

فضّل الترجمة يكمن في مدها لجسر التواصل المعرفي والتبادل الثقافي، مع منح إمكانية للاطلاع على النتاجات الفكرية الغيرية، وتحقيق هدف استثمارها في الإطار العلمي والموضوعي لأجل تعرف المنجز الحضاري الشخصي، هذا الأخير الذي لا يجب أن يكون محكوما في وجوده وواقعه بسلطة خطاب الآخر مما قد يفضي به إلى أن يكون مجرد رجوع صدى له.

وعليه فإن العلاقة بين الفلسفة والترجمة ضاربة بجذورها في التاريخ، باعتبارهما شكلين من أشكال الأنشطة الإنسانية المتراوحة بين الفكر واللغة الهادفة إلى تحقيق الإرتقاء

اللغوي والسمو الفكري للإنسان لأجل إدراك معالم الوجود وأسرار الكون من إبداع وجمال اختص به الإنسان دون غيره، ولكل منهما (الفلسفة/والترجمة) سبيله في بلوغ الهدف الذي يرجو تحقيقه؛ فالفلسفة بعقلانياتها وتصوراتها التجريدية الصارمة، والترجمة بدورها في رسم منطقية اللغة وصياغاتها كشكل تعبيرى خاص برمزيته ومجازاته واستعاراته.

فوشائخ القربى بينهما تظل قائمة في مجالات متعددة حيث نجد أن "الفكر الفلسفي الغربي في بداياته اليونانية لم يكن يحتاط من اللغة الشعرية والأدبية كوسيلة لترجمة تصوراته ورؤاه" (أفاية، 1993، صفحة 122)؛ فلكل أديب نظرتة الخاصة وفلسفته المميزة في رؤيته للوجود والإنسان، وارتباط الترجمة بالفلسفة بوصف هذه الأخيرة مرجعية فكرية لكثير من قضاياها أمر لا ينكر، وبناء على عمق هذا الإرتباط فيما بين الفلسفة والترجمة نجد ذلك الثراء في توسع إشكالات الترجمة، التي تنفتح على جملة من الأسئلة لما تشكله من التباس على الساحة المعرفية خاصة ما تعلق منها بترجمة الشعرا التي استحقت إيغالاً في البحث وعمقا في الدراسة والتقصي.

إن الترجمة حقيقة تعبير إنجازي موضوعه وأداته اللغة، فهي فعل ثقافي بامتياز ورافد معرفي غني يسعى نحو فك الانغلاق الفكري والتحرر في الآن ذاته من الدوبان والتبعية المطلقة في ثقافة الآخر (المترجم عنها) وهذا بدافع الارتقاء والتطور والمشاركة في مجال العطاء الحضاري الإنساني في شتى مجالاته المعرفية، وهي أي الترجمة- إلى جانب ذلك هي فعل يخضع للديمومة والاستمرار، فمعينها لا يكاد ينضب ولا تحده حدود، فحتى "إذا كانت الترجمة علما، فإنها العلم الوحيد الذي يحتمل التكرار في الموضوع الواحد، فليس من الممكن اعتبار كل نص مترجم نصا أخيرا" (بيوض، 2003، صفحة 11).

نعم إنها فعلا حقيقة الترجمة التي لا تنفك عن الاستمرارية ولا تعرف حد الانتهاء، كما لا تعرف الانكفاء والانقطاع، إنها الاستمرارية اللامحدودة التي اصطاح عليها عبد السلام بن عبد العالي (بالترجمة المدمنة)، إذ صرح بتجربته الشخصية في هذا المضمار بقوله: "وأنا منكب على ترجمة أحد النصوص التي أتلذذها وجدتي وأنا بصدد النقل إلى اللغة العربية، أدمن على القراءة وإعادة القراءة، فالترجمة وإعادة الترجمة وجدتي دوما بمحاذاة التوقف

والانقطاع، دوما بصدد الترجمة ما قبل الأخيرة... التي ما تفتأ تموت، مما دفعني إلى التساؤل: أليست كل ترجمة، في نهاية الأمر، هي دائما الصيغة ما قبل الأخيرة؟" (العالى، 2012، صفحة 35).

إن ما يمكن تأكيده بخصوص فعل الترجمة، بناء على محددات مفهوم الإدمان الذي ذكره عبد السلام بن عبد العالى مستمدا إياه من تصور (دولوز deleuze)، بأنه ليس عدم الانقطاع بقدر ما هو إجراء لهذا الانقطاع منه إلى المداومة والاستمرار (العالى، 2012، صفحة 34)، فلا مجال لإقرار المترجم نفسه بأن نصه المترجم هو الأخير، بل هو دوما في وضع ما قبل الأخير، فلا هو في وضعية الانقطاع، ولا في وضعية المواصله إنه (بين بين)، وضعية الإجراء بأن كل ترجمة هي ما قبل الترجمة الأخيرة. وهذا تحقيق أكيد وصریح لفاعلية المثاقفة التي ترتسم ارتساما مستداما بفعل الترجمة اللامحدود.

3. الترجمة وأزمة الوضع الاصطلاحي:

إن الدلالة اللغوية والاصطلاحية للمصطلح لا تخرج عن معنى الإصلاح والاتفاق، وهذا ما تكاد تجمع عليه جل المعاجم اللغوية القديمة والحديثة، وأن هذه الدلالة في حد ذاتها كفيلة بالتأشير على ضرورة التوحيد الذي يجب أن يكون عليه الوضع الاصطلاحي، لكن ما عليه الدرس النقدي العربي المعاصر يخرج عن هذه القاعدة، ويجد نفسه محكوما بسلطة التمايز والاختلاف في المصطلحات، وتأتي الترجمة له في مقدمة هذا البعد الإشكالي، فنقل المصطلح من سياق إلى سياق مغاير يحتم أولا تخصص الناقل (المترجم) في المجال الترجمي الذي يشتغل فيه، إذ لا تقتصر الترجمة على مكنة إجادة اللغة فقط، بل التخصص في المجال المعرفي المراد.

ومن هذا المنطلق يعتبر النظر إلى الترجمة في أحيان كثيرة مثار ريبية وحذر " على اعتبار أنها حتى في أرقى مستوياتها، لا يمكن أن تفي بالنص الأصلي وأن تؤديه تماما "، وعلى الرغم من هذا الحكم على الترجمة في علاقتها بنقل المصطلح الأصلي، والذي لا يكاد يختلف فيه اثنان، إلا أنه في إطار طرح إشكالية الترجمة إلى معالجة تلك الرؤية المريبة بخصوص هذه الإشكالية، وهي كونها " تسعى في الخفاء، وبوقاحة، إلى أن تأخذ مكان النص الأصلي، وأن

تجعله تابعا لها"، ولكن أنى يتأتى لها ذلك مع وجود تلك الخصائص المميزة لكل لغة والتي لا تتماثل في تحديدها الشكلية والمعنوية وإمكاناتها الدلالية مع لغات أخرى؟، خاصة فيما تعلق منها بقضية المصطلح وما يستدعيه من إجراءات في عملية صناعته ونحته واشتقاقه. (كيليطو، الأدب و الارتباب، 2013، صفحة 55)

فإشكالية الترجمة وفق هذا المنظور تأخذ بعدا تأويليا لعلاقة التناقص بين النصوص خاصة في المجال الأدبي والنقدي باعتبارهما محور الدراسة المخصصة بالبحث في هذا المقام، والمفضية بداهة إلى علاقة الأنا بالآخر، هذه العلاقة المتجسدة أساسا في الاختلاف اللغوي المؤسس حتما للاختلاف في السياق الحضاري والثقافي، والمجسد لمبدأ الهوية والذات، هذه الأخيرة التي بفعل الترجمة تكتشف ذاتها عندما تواجه الآخر الذي يتكلم لغة غير لغتها.

إن مطارحة هذه المسألة مع خصوصية الأدب والنقد العربي الحديث والمعاصر، تؤثر على قضية الانزواء والانغلاق الذي أصبح يعاني منه الخطاب النقدي العربي، إذ غدا بفعل الانصهار والذوبان في ثقافة الآخر أدبا مملا على حد موقف شارل بيللا " اللهم إلا إذا كانت تربطه وشائج قبرى بالأدب الأوربي نظام القربى هو ما ينقذ بعض الكتب العربية " (كيليطو، لن تتكلم لغتي، 2000، صفحة 21). هذه الحقيقة هي التي عمد كيليطو إلى توضيحها، والتي خصص لها مصنفه (لن تتكلم لغتي)، والذي عليه مدار محور هذه القضية إذ عمد إلى استعارة نماذج من الأدب العربي القديم والحديث، بالإضافة إلى استقرائه التأويلي لها لمجموعة من المرويات السردية من أخبار وسير ورحلات ... متعددة الأبعاد والمواقف والوقائع، وهو بذلك يغور " في ذاكرة التقاطب والسجال والتمركز الذي يولده الاختلاف اللغوي والغيرية الثقافية، وينفتح على هموم الحاضر بصدد هيمنة لغات وثقافات بعينها ونزعة (التعالى) المتولدة عن مثل تلك السيطرة والانتشار " (ماجدولين، 2002، صفحة 47). وهذا تجسيد صريح وفق رؤية ثاقبة لعلاقة الأنا بالآخر من منطلق الانهزامية والضعف الذي يؤدي إلى الحكم على الثقافة العربية بالجمود والتكرار وعدم الابتكار والتجديد؛ فإشكالية الترجمة إذن وفقا لهذه الرؤية التي يطرحها كيليطو تضع أمامنا إشكالية أخرى

ذات صلة وشيجة بها ألا وهي إشكالية التأويل الذي يقوم على " مشكلة الاختلال في المعنى المتعادل مع معنى النص الأصلي، وعليه تكون مسألة التعادل في المعنى منشأ التأويل " (ناصر، 2008، صفحة 30).

فهذا التمايز الثقافي بين الأنا والآخر، يجب أن يبني على عمق الانغماس في البيئة المحلية بظروفها الموضوعية لسبر أغوار آفاقها المستقبلية من خلال بنيتها التراثية المؤسسة لمسارها الثقافي المميز، إن فضل الترجمة يكمن في مدها لجسر التواصل المعرفي والتبادل الثقافي، وإعطاء إمكانية للاطلاع على النتاجات الفكرية الغيرية، واستثمارها في الإطار الموضوعي لبحث ودراسة الموروث الشخصي، هذا الأخير الذي لا يجب أن يكون محكوما في وجوده وواقع نصوصه الجمالية بخطاب الآخر، مما يجعله في أحيان كثيرة مجرد رجوع صدى له.

وهذا ما يستدعيه الوضع الاصطلاحي في الخطاب النقدي العربي المعاصر، فإن للغة العربية من الإمكانيات ما يؤهلها لتوحيد منظومتها الاصطلاحية، بعيدا عن الانغماس السلبي في لغة الآخر ونقل اصطلاحاته نقلا مشوشا، هذا ناهيك عن القدرة والمكنة المتجلية لعدد من النقاد في مضمار الاشتغال بالترجمة وهم التوحيد الاصطلاحي والحرص على الدعوة إلى كبدل معرفي من شأنه المساهمة في تفعيل دور مسارات النقد وتجديد مناهجه وتحقيق النتائج المرجوة منه.

إن قضية المصطلح والوضع الاصطلاحي عموما في النقد العربي المعاصر مشوبة بكثير من وضعيات الاضطراب وعدم التثبت، ومرد هذا الأمر راجع في جانب من جوانبه إلى سرعة التحمس لمصطلح معين دونما تمحيص وتريث أو مراجعة واعية لأصول وضعه ووضعيات استعماله، وهذا يرتبط أساسا بل هو نتيجة حتمية لقضية الترجمة لهذه المصطلحات أصلا، إن ترجمة المصطلح الواحد قد نجد لها تعددات ومقابلات لفظية كثيرة، مما يفضي بدهاء إلى وضعية التشويش التي تملك القارئ في أحيان كثيرة، وتقف حائلا دون تحقيق الفهم السديد وتقريب المفهوم المراد.

كما أننا لا نلمس من النقاد تلك الجدية في رغبة الاتصال والتقارب، حتى يتحقق الاتفاق السليم على الوضع الاصطلاحي الموحد، الذي من شأنه التخفيف من طائفة التباعد وفجوة التعارض، بل الأكثر من ذلك غدا لكل ناقد مصطلحاته الخاصة التي ينافح عنها ولا يرتضي بديلا غيرها وقد لا يجد غضاضة في التصريح برد ورفض ما عداها من اصطلاحات. إن هذا الوضع الإشكالي أسس لفجوة التعارض، وزاد من حدة عمق التآزم والتشعب والاضطراب والفوضى في عملية توحيد ترجمة المصطلح النقدي واستعماله، أي ليتحقق التوظيف المناسب والسليم ويقع الفهم السديد والرشيد.

4. خاتمة:

وعليه فالعملية النقدية لا تنبني إلا وفق انضباط محوري هو تحديد المصطلح وضبط المنهج، وهما الركنان الأساسيان لأي بحث علمي، وأي خلل يشوب أحدها تنقلت الرؤية الواعية والحصيفة للعملية النقدية نظريا وإجرائيا، وتجد نفسها تقبع في وضعية يشوبها كثير من التخبط والغموض، لذلك فإن المطلب ملح ومشروع لرفع كل هذا الالتباس والتنافر الحاصل الذي ينطلي على العملية الاصطلاحية واضطراب الترجمة، والذي لا يزيد من الأمر إلا حدة في التآزم وغموض في التوظيف وتشعب في مسارات الدرس النقدي لذلك وجب الاحتكام إلى سلطة الضبط الاصطلاحي والعمل على توحيد، الأمر الذي يخدم مباشرة منهجية الدرس والتحليل والنقد.

وهذا الأمر ليس بالسهل والميسور، وإنما يستدعي جهودا مؤسسية لا فردية فقط، كما أنه يستدعي وقتا ليس بالقصير لتحقيق هذا المبتغى، لكن ما لا ينبغي فعله هو ترك الحال على ما هو عليه لأنه يؤخر من عملية التأسيس العلمي، ويعطل عملية المواكبة العلمية المتسارعة التي يشهدها النقد في العالم، فالمصطلح وسيلة تتولد تحت طائلة ضغط الحاجة إليه في شتى العلوم، وتأسيسا على هذه الحاجة الملحة للوضع الاصطلاحي، وضعت شروط وضوابط كثيرة للاصطلاح التي يستوجب التزامها، حتى لا تقع تحت مغبة الفوضى والشتات في هذا الوضع، التي لا تخدم ضرورة التجديد والتدقيق للمصطلحات ومفاهيمها المبتغاة.

5. الهوامش

- أفاية, م. ن. (1993). المتخيل والتواصل - مفارقات العرب والغرب - بيروت، لبنان: دار المنتخب العربي.
- العالي, ع. ا. (2012). الفلسفة فنا للعيش. الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر.
- بيوض, إ. (2003). الترجمة الأدبية - مشاكل وحلول - بيروت، لبنان: دار الفرابي.
- حليلة الشيخ. (2007). ترجمة النص النقدي وغياب المرجعية ، أهمية الترجمة وشروط إحيائها. عين مليلة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية، دار الهدى.
- كيليطو, ع. ا. (2000). لن نتكلم لغتي. الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر.
- كيليطو, ع. ا. (2013). الأدب والارتياح. الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر.
- ماجدولين, ش. ا. (2002). ترويض الحكاية. الجزائر: دار الاختلاف.
- محمد عابد الجابري. (1991). التراث والحداثة. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ناصر, ع. (2008). اللغة التأويل. الجزائر: دار الاختلاف.